

## قي المكان الخطأ



كاتب عراقي

🥏 إمّا أن ينسحب راشد الغنوشي من رئاسة مجلس النواب التونسي، وإما أن يُقالَ عن طريقَ سُحب الثقة منه. عن طريق ذلك الحل تسعى أحزاب تونس الممثلة في المجلس إلى تصحيح خطئها الذي ارتكبته في لحظة عمى سياسي. فلا يكفي رفض منح الثقة لحكومة الحبيب الجملى لإسقاط هيمنة حركة النهضة على القرآر السياسي بل والحياة السياسية في تونس.

لا يكفى أن تكون حركة النهضة معزولة في مجلس النواب، بحيث لا يقف معها أحد في ما تنوي أن تقترحه من تشريعات من شائنها أن تقضى على أمال الشعب التونسي في الحياة الحرة

فزعيم الحركة يمكنه من خلال منصبه أن يقوم بأفعال قد تؤدي إلى إحراج تونس أو تورّطها في محاور



لم يكن الغنوشي في حاجة إلى الاعتراف بأسرار علاقته المتينة بقطر وتركيا. وهو إذ يتحرك في الاتجاهين فإن له أسبابه الإخوانية المبيتة. راشد الغنوشي هو جسر إخواني إلى تونس

الغنوشيي الذي يمتلك قدرة على صنع إنشاء بليغ هو في الحقيقة لا يملِك مشروعا خدميا وأضحا. ما لديه يذكر بـ "غرغرات" الإخواني السوداني حسن الترابي، مع إضافة مجموعة من الجمل الجاهزة التي تتعلق بالديمقراطية التي لا يؤّمن بها.

وإذا ما كان الرجل قد اعتبر اقتراب تركيا من تونس من خلال تورّطها في الحرب اللبيبة نوعا من حسن الحظ، فذلك في الواقع حدث ينطوي على الكثير من سوء الحظ.

لم يكن الغنوشي في حاجة إلىٰ الاعتراف بأسرار علاقته المتينة بقطر وتركيا. وهو إذ يتحرك في الاتجاهين فإن له أسبابه الإخوانية المبيتة. راشد الغنوشي هو جسر إخواني إلىٰ تونس. الرجل ليس غامضا. هناك شيء منه

يمكن أن يُفتضح بيسر. فهو بالرغّم من تمتّعه بنوع من المرونة العملية التي **جربة الإقامة في ل**د

يفضحه سلوكه وهو لا يرى في انتمائه الإخواني ما يعيب. فهو إخواني وليس لديه ما يقدمه للتونسيين سوى شريعة الإخوان التى تتمتع بمال قطري وغطاء سياسي

ولكن ماذا بعد ذلك؟ ذلك السؤال الذي يكثبف عن اللعبة الخبيثة، وهو ما صارت الأحزاب الممثلة في مجلس النواب التونسي على بيّنة منه. فالرجل المؤتمن على المؤسسة التشريعية يمكن أن يُدخل البلاد في نفق ليس له نهاية. كاد الغنوشي أن ينجح في

فرض حكومة تزجّ بتونس في حرب لن تخرج منها سالمة. تلك الدولة الصغيرة التى حافظت على نفسها وسط العواصف كان من المكن أن تضيع بعد لقاء رئيسها قيس سعيد بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي زار تونس باعتباره فاتحا.

كان ذلك خطأ الغنوشي الذي لا ىمكنه أن يتفاداه.

فهو ابن الصنعة الإخوانية، لذلك فإن مشروعه الوحيد يكمن في أن يحوّل تونس إلىٰ ولاية إخوانية، ليس بالضرورة أن يكون أردوغان سلطان الخلافة التى تتبعها ولكنه على الأقل المبشّر بتلك الخلافة. كل ذلك صار

مكشوفًا بالنسبة للشعب التونسي. فإن صمتَتْ الأحزاب المشاركة في العملية السياسية عن ذلك فإنها تكون مشاركة في الجريمة. وهو ما أدّى إلىٰ إسقاط الثقّة عن حكومة الجملي، وهو ما يمكن أن يؤدي إلىٰ إزاحة الغنوشي نفسه عن رئاسة مجلس النوّاب. فالغنوشي رجل لا يؤتمن علىٰ مصير

هو محق في ما يؤمن به، غير أن ذلك ينبغي أن يقع خارج إطار الدولة التونسية. هناك شعب ينتظر من دولته خدمات لا يفكر فيها الغنوشى، لذلك وجب عليه أن يستقيل.

أمَّا إذا لم يستقل الغنوشي، فإن إقالته ليست بالأمر الصعب.

ذلك إجراء سيعيد الأمور إلى نصابها بالرغم من أن الهزائم الجزئية التى منيت بها حركة النهضة في أوقات سابقة لم تضع حدا لأطماعها في الاستيلاء على السلطة بشكل

حين يذهب الغنوشي للقاء أردوغان مدّعيا أنه فعل ذلك من أحل تهنئة الرئيس التركى بمناسبة دخول تركيا نادي صانعي السيارات، فإن تلُّك الكذبة إنما تكثَّبف عن وجهه الحقيقي، الإخواني المتعالى على الشعب والمستخفُّ بالدولة. ذلك حدث بجب أن يتعرّض

الغنوشي بسببه إلى المساءلة التي فإنه لا يطيل البقاء خلف كلماته كثيرا. أوراقه وأوراق حركته.

الحبيب الأسود

تصريحات رسمية عن الرئيس أنقرة مجرد ميليشيات.

إذا كانت المسئلة مسئلة شرعية في حربه ضد الأكراد، ثم يرسل منها مرتزقة للقتال إلى جانب حلفائه

فهل يستطيع أردوغان تفسير هذه الازدواجية؛ كيف يقنعنا بأنه مع حكومة كاتب تونسي السراج لأنها معترف بها دوليا، بينما هو يدعم حكومة مؤقتة في شمال سوريا غير

معترف بها من أي نظامه آخر غير نظامه،

بل ويدعم حكومة أخرى في شمال قبرص

لا يعترف بها أحد سواه، وقد تم فرضها

تركيا الشمال القبرصي في يوليو 1974؟

إن الشيزوفرينيا السياسية التي

يعانى منها أردوغان تصبح حالة طبيعية

حكومة السراج وتبني ميليشيات شمال

سوريا يصبّان في سيّاق واحد هو خدمة

المشروع التوسعي العثماني الجديد تحت

غطاء جماعة الإخوان وحلفائها ممن لا

يعترفون بالوطن والوطنية، ولا بالدولة

وسيادتها، ويتجاوزون قيم الانتماء إلى

الوطن نحو وهم الانتماء لمشروع الخلافة

الذي يحاول أردوغان إحياءه ليجعل منه

إطارا عقائديا لإعادة تشكيل الطموح

الإمبراطوري القومي الطوراني على

حقوق ثقافية لليبيين أو سوريين

ولا بأس أن يتحدث أردوغان عن

منحدرين من أصول تركية أو عثمانية،

لكنه بالمقابل لا يعترف بحقوق الأكراد

سواء كانوا في بلاده أو في دول الجوار،

ولا يرى مانعا من شن هجومات عسكرية

على مدنهم وقراهم وتجمّعاتهم، فالقضاء

ذلك هو أردوغان الذي يتحدث عن

العربي ببيعها أو بالتخلي عنها، وهو

المرتبط بعلاقات التعاون والتكامل مع

انطلاقا من هذه الحيثيات المحيطة

بالحدث، يمكن القول إن سقوط

الحكومة وعدم نيلها الأغلبية، لم يكن

لمشاريع النهضة التي كان تفكيرها

السياسي، التكتيكي والاستراتيجي،

لا يرى غير البقاء في

الحكم، حتىٰ وإن

سقوطا لمشروع الجملي، بل كان عرقلة

يين ويتهم دول الاعتدال

عليهم بالنسبة له واجب قومي ووطني

حساب العرب.

ملقىٰ علىٰ عاتقه.

إذا أدركنا أن الدفاع عن ميليشيات

على الأرض بقوة السلاح عندما غزت

🔵 لا يكاد يمر يوم دون أن تصدر التركي رجب طيب أردوغان أو عن وزير خارجيته أو وزير دفاعه أو أحد مستشاريه، لتصبّ في منحيٰ واحد، وهو أن قرار التدخل العسكري في ليبيا ينطلق من أن حكومة فايز السراج معترف بها دوليا، وهي التي تمثل بلادها في الأمم المتحدة، وبالتالي فإن دعمها ينسجم مع الشرعية الدولية. أما الجيش الوطنى الليبى الذي يحظى بالدعم الشعبي، وينبثق عن سلطة مجلس النوات المنتخب والمعترف به دوليا، ويبسط نفوذه على أكثر من 90 بالمئة من مساحة البلاد، ويضم حوالى مئة ألف مقاتل يتوزّعون علىٰ جيوش البر والبحر والجو، فهو في نظر نظام

دولية، كما يقول أردوغان، فإن النظام السوري لا يزال الممثل الشرعى لبلاده في نظر العالم بما في ذلك الأمم المتحدة ومجلس الأمن، لكن النظام التركى يتعامل مع حكومة مؤقتة تدار من بالأده، يعتبرها الممثل الشرعي للشعب السوري، ومع ميليشيات يطلق عليها اسم الجيش الوطنى السورى، يستعملها في الإبقاء على الفوضي فى أجزاء شاسعة من البلاد، ويعتمد

إسرائيل على جميع الأصعدة بما في ذلك العسكرية والأمنية منها، ولا يستطيع قطع علاقاته الدبلوماسية مع تل أبيب، ولا حتى الامتناع عن استقبال السواح الإسرائيليين، أو وقف تجارته معهم، ولا التخلى عن مشاريع التصنيع الحربي التي تنفذها بلاده مع عتاة الصهاينة.



تركيا وازدواجية المواقف بين سوريا وليبيا

القضية لا تتعلق بشرعية أو قانون أو دين أو مبدأ، وإنما بمصالح جماعة تتغطى بشعارات الإسلام، لتمارس أبشع الجرائم وأقذر المؤامرات في حق الدول والشعوب بحثا عن نفوذ سابق يحاول أردوغان استرجاعه

وكذلك هو أردوغان الذي يعلّم حلفاءه من الإسلاميين في البلاد العربية كيف ينقلبون على دولهم الوطنية وعلى زعاماتهم التاريخية المتهمة لديهم بالعلمانية وعدم اعتماد الشريعة، بينما برفع في كل مكاتبه وقصوره صور الزعيم مصطفئ كمال أتاتورك مؤسس العلمانية فى تركيا، احتراما منه لتاريخ بلاده، مقَّابل ازدرائه تاريخ الآخرين. وهو نفسه الذي تعامل مع تنظيمات ن والقاعدة وكل تفرعاه وفتح أبواب بلاده لاستقبال الإرهابيين

وتمريرهم نحو العراق وسوريا، ثم إعادة

ومهما كانت نتائج المشاورات

التى دشنها الرئيس قيس سعيد،

تصديرهم إلى ليبيا، ليستعملهم في قضاء مصالح نظامه، وهو الذي أشرف علىٰ تهريب النفط إلىٰ بلاده، وعلىٰ تفكيك المصانع والمعامل السورية وسرقتها، وعلىٰ نبه الآثار وبيعها في السوق السوداء، وعلىٰ تشجيع تجار ليبيا علىٰ تخريب مؤسسات بالدهم وتحويلها إلى خردة تنقل إلى بلاده.

وهو الذي ينتقد موقف الشبعب المصري من الإخوان الذين سعوا إلى الانقلاب علىٰ دولته، في حين قام بقمع مئات الآلاف من الأتراك بزعم محاولتهم الانقلاب علىٰ نظامه، فالشعوب لا تعنى شيئا للحاكم بأمره العثماني أمام مصلحة النظام وعقيدة الحزب ومشروع التغوّل والتوسع الذي يتزعمه في

ومن يتابع هذه الأيام عملية نقل إرهابيى شمال سوريا إلىٰ غرب ليبيا لتشعفيلهم كمرتزقة في ميليشيات فايز السراج، يدرك طبيعة أردوغان ونظامه. فالقضية لا تتعلق بشرعية أو قانون أو دين أو مبدأ، وإنما بمصالح جماعة تتغطىٰ بشعارات الإسلام، لتمارس أبشع الجرائم وأقذر المؤامرات في حق الدول والشعوب، بحثا عن نفوذ سابق يحاول أردوغان استرجاعه، ليخدم من خلاله مصالح الأسرة التي يريد تكريسها كأسرة مالكة متسلّطة في خلافة جديدة، وحزب يعمل على تحويله إلى قوة تجنيد واستقطاب واحتواء للعملاء والأتباع من باعة الأوطان في المنطقة، ونظام بتجاوز طبيعته السياسية ليتحول إلى ألية بتعمارية متجاوزة لحدودها الإقليه هدفها التمدّد والتوسيع علىٰ حساب

الحسابات السياسية القادمة، بل

هو حدث سيفرض عليها التواضع

## سقوط حكومة الجملي.. عودة النهضة إلى الأرض



الله في جلسة نواب الشعب التي انعقدت يوم الجمعة الماضي للمصادقة على الحكومة التي اقترحها الحبيب الجملى، كان السؤال المهيمن على عمق الجدل هو؛ هل كانت الائتلافات الحزبية والسياسية التونسية تريد حكومة تتصدى لمشاكل البلاد، أم كانت تريد فقط حكومة تمرّ؟

سؤال بمثابة الخلفية السياسية التى طبعت الجدل الذي سبق الجلسة ورافقها وأعقب نتائحها.

دخلت حركة النهضة جلسة نواب الشعب مثقلة بما ترتّب عن مسار طويل من التفاوض والمشاورات. خاضت النهضة، باعتبارها صاحبة الكتلة الأكبر في البرلمان، مشاورات تشكيل الحكومة بعقلية سياسية مشتقة أوّلا من أرضيتها الأيديولوجية، ومستمدة ثانيا من "خوفها" ممّا تُروّج أنه استئصال قادم. علىٰ ذلك كانت تفاوض الخصوم السياسيين لإقناعهم بمشاركتها الحكم، لكنها في عمق التفكير كانت

تريد شركاء تحكم بهم لا تحكم معهم.

وكانت تفاعلات كل الأطياف السياسية محكومة بالتوجس من هذا التفكير النفعي النهضوي. تعطلت المشباورات وتفتّقت قريحة الجملى علىٰ حكومة . 'كفاءات مستقلة"، لكن مبتكر الجملي كان انحناء تكتيكيا يبتغي مرور عاصفة ذات نتائج استراتيجية.

كان بسود الساحة السياسية التونسية طيلة الأيام السابقة لجلسة المصادقة على الحكومة إجماع على التشكيك في "استقلالية" الجملي وحكومته، وفقرها من البرامج وافتقادها للكفاءات. المفارقة التي سبقت يوم التصويت، أن النهضة نفسها، التى جاءت بالجملى وباركت حكومته وعمدتها بالوعود وسوقت أنها بديل للفراغ، دعت مجلس شوراها لتداول أمر البتّ في التصويت للحكومة من عدمه. والمثير أن ما رشح من الاجتماع المغلق يفيد بوجود أصوات نهضوية كثيرة كانت تتحفظ على منجز الجملى الذي يتهيَّأ لعرضه على نواب الشعب.

وعلى ذلك كان سقوط حكومة الجملى بفارق أصوات كبير منتظرا ومتوقعا، على الرغم من كل المناورات التي جاهدت النهضة لتنفيذها في أروقة المجلس، وهنا اكتسب السؤال

المنطلق وجاهة إعادة طرحه: هل كان المطلوب حكومة تتصدى للمشباكل الاقتصادية والاجتماعية، أم حكومة تمرّ وبعدها "لكل حدث حديث"، بما يعنى فتح الباب أمام ارتجال جديد يدوم سنوات أو أشبهر إن توفرت العوامل الموضوعية لتغيير الحكومة لتراوح الأزمة التونسية موضعها؟ جاهدت النهضة لإقناع أنصارها

ونيلها الثقة، ولم يكن الإصرار النهضوي على حكومة الجملي نابعا من قناعتها بضرورة الحاد حكومة تذهب رأسا إلى ترتيب أولويّاتها وتتصدى لحبل المشاكل التونسية المتراكم، بل لأنها كانت ترى في الحكومة أداة تنفيذية لتكريس موقعها السياسي الذى أصيب بالتصدع جراء تضافر عوامل نتائج الانتخابات الأخيرة وانقسامها الداخلي الذي بدأ يخرج من معقلها الموصد على المتطفّلين، فضلا عن

تأثير العوامل الإقليمية والدولية

النهضة وتعيق تنفسها الطبيعي.

التى بدأت تضغط على صدر

ضللت قواعدها وخصومها بإعادة وخصومها، بأهمية مرور الحكومة إنتاج الخطوات القديمة وانتظار نتائج مختلفة.

فإن حدث مجلس نواب الشعب عرّى أسلوب النهضة في التعاطي السياسي مع واقع البلاد. أسلوب يقوم على وضع الشركاء السياسيين بين قوسين. قوس الإجبار على المشاركة في الحكم بشروطها وبالتالى الاشتراك في تحمل التبعات والنتائج، أو التأثيم والتخوين والاتهام بخيانة الأمانة الوطنية واللحظة السياسية الحرجة. حدث الجمعة الماضي دل أيضا على أنه بالإمكان الانتصار على النهضة بالأساليب السياسية الديمقراطية، إن توفرت عوامل الإرادة والاتفاق على الحد الأدنى الوطني المشترك.

طيب أردوغان، ولئن لا نعرف تُفاصيل اللقاء أو مفاعيله، إلا أن الربط بين الحدثين جائز في ظل ما يحدث في تونس وفي الجوار وفي الإقليم، وفي ظل الصلات الأيديولوجية والسياسية الوثيقة بين الطرفين الإسلاميين. عدم المصادقة على حكومة الجملى يمثل، في عمقه، سقوط مفصل من لم يخرج حركة النهضة من وتداعى قسم من مشاريعها، ولعل إحالة الأمر إلىٰ حكومة الرئيس وما

بما يعنى أن الاتّكاء على منطلقات بغايّة اختيار رئيس جديد للحكومة، الدين والمقدس والطهرية والمظلومية و الشرعيات النضالية، لم يعد مفيدا ولم يعد مجديا للتوصل إلىٰ نتائج سياسية تنفع الناس وتمكث في الأرض. في اليوم التالي لجلسة الجمعة، ذهب رئيس حركة النهضة مسرعا إلى اسطنبول للقاء الرئيس التركى رجب

كان سقوط حكومة الحبيب الجملى مفاصل ٱلمشروع النهضوي في تونس، قد تنتجه من فرضيات قد تصل إلى فرضية حل البرلمان، ستؤكد عودة النهضة إلى حجمها الحقيقي بعيدا عن الاستنادات الدينية الموازية التي طالما غازلت بها جماهير الناخبين.